# المنهج العلمي للصحابة – رضي الله عنهم – في رواية الحديث


إعداد

**الدكتورة / زكرية أحمد غلفان زكري**

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الثقافة الإسلامية

بكلية التربية الأقسام الأدبية بصبيا

جامعة جازان

بسم الله الرحمن الرحيم

# µ

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمدٍ بن عبد الله وعلى آله وصحبه وبعد :

فإن السنةَّ النبويةَّ هي الإطار التفصيلي الذي يؤطر حياة الفرد والمجتمع ، وهي التجسيدُ العملي لما في القرآن الكريم . والرسول ρ هو الموضح للقرآن ، والمجسد للإسلام قولاً وعملاً في كل الأحوال ، ولمكانةِ السُّنة النبوية تنافسَ السلف في حفظها في الصدور وفي الكتب ، وقدموا للسنة الشريفة خدمة جليلة تجلَّت في وصولها إلينا صافية نقية محفوظة في أمهات الكتب ، وحين كان النبي ρ حيًّا بين المسلمين كانت حياته ρ حارسةً لحديثه الشريف ، وكلما اختلف الصحابة –رضي الله عنهم- في حديثٍ من الأحاديث كانوا يرجعون إليه ρ ، فيصوّب لهم ، ولما تُوُفِّيَ ρ اجتهد الصحابة – رضي الله عنهم – في المحافظة على حديثه الشريف - والذبّ عنه ، ونهجوا في ذلك منهجًا علميًا تجلّت معالمه في قوانينَ رأيت أن تكون هي موضوع بحثي .

فعندما انتقل النبي ρ إلى الرفيق الأعلى توقف الوحي بعد أن أتمَّ الله تعالى على المسلمين نعمته، وأكمل لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، ولم يعُدْ وحيٌ ينزل ، ولا حديث يَصْدُر . ووقف الصحابة على أحوال هذه الفترة المباركة يسترجعونها ، ويتذكرونها ، ويتأملون فيها ، ويروون أخبارها ، لاسيما وأنهم شاهدون عليها ، ومطالَبُون بنقلها إلى مَن وراءهم من الناس ، إلى جانب أن التابعين الذين فاتتهم الصُحبة كانوا على شَغفٍ بسنّة النبي - ρ - ، فكانوا يتجمعون حول الصحابة يسألونهم ويقتبسون منهم ، يضاف إلى كل هذا ما طرأ من الحاجات الكثيرة مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية .

فإذا كان الحديث عن العظماء يعطي مزيَّة للمتحدث والمترجم ، فكيف بمن يتحدث عن رسول الله ρ ؟ وفي مثل هذا الموقف قد تتدافع المشاهد والأخبار ، ويختلط المتيقَّن بالمظنون، والحقائق بالأوهام، ولقد بالغتْ الأمم السابقة في كلامها عن أنبيائها وعظمائها ، فاستهواها الحديث عن العظمة والعظماء حتى مَزجَت بين الحقيقة والخيال والصواب والخطأ . فضاعت الحقائق ، وضاع الصدق تحت حُجب المبالغة والخيال ، وحتى لا تصاب هذه

الأمَّةُ بما أصيب به من سبقها من الأمم شاء الله تعالى وقدَّر أن يهيئ لها الأئمةَ المهديين والخلفاءَ الراشدين ، فحافظ هؤلاء على منهج النبوة وعلى سلامة السنة من العبث والخيال ، ولذا آثرتُ الحديث عن منهج الصحابة في الرواية فكان بحثي بعنوان " المنهج العلمي للصحابة –رضي الله عنهم – في رواية الحديث". واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة .

أما المقدمة: فتضمنت أسباب اختيار الموضوع.

المبحث الأول : أصولُ المنهجِ العلمي للرواية في الكتاب والسنة .

تمهيد: المعنى اللغوي والاصطلاحي للمناهج .

المطلب الأول : تحريم الكذب .

المطلب الثاني : وجوب التثبُّتِ والنهي عن التكلم بالظن .

المطلب الثالث : النهي عن نقل الكذب.

المطلب الرابع : التوقف في خبر الفاسق وعدم الاعتماد عليه منفردًا .

المطلب الخامس : اشتراط العدالة في قبول الأخبار .

المبحث الثاني : المنهج العلمي للصحابة – رضي الله عنهم – في رواية الحديث.

تمهيد : تعريف الصحابة في اللغة والاصطلاح .

المطلب الأول: الرواية على قدر الحاجة وعدم الميل إلى الإكثار منها.

المطلب الثاني : إكثار بعض الصحابة –رضوان الله عليهم-من الرواية عن رسول الله ρ.

المطلب الثالث: التثبت من صحة الرواية ولو احتيج إلى الرحلة لأجله.

المطلب الرابع : نقد الروايات .

المطلب الخامس : التزام عدم التحديث بما يعلو على أفهام العامة .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث .

ثم فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

## المبحث الأول : أصول المنهج العلمي للرواية في الكتاب والسنة

**مدخل** :

حض النبي ρ على رواية الحديث [1]، ودعا لراويه بالحُسْن والضياء [2] ، الأمر الذي حمل الصحابة – رضوان الله تعالى عليهم – على الحرص على روايته ، وتبليغه مع شدة تحرّيهم وتثبُّتهم من صحةِ ما يروونه عنه - ρ - [3] حتى إن الواحد فيهم كان لا يروي الحديث إلا بعد الاستثبات من ضبط حروفه ، وفهم معناه ، بل كان الواحد منهم إذا سُئل يودُّ لو أن أخاه كفاهُ مؤونة السؤال مخافةَ الوقوع في الزيادة والنقصان فيه ، يشهد لذلك الروايات الصحيحة التي تحكي مدى خشيتهم ، وورعهم عندما يروون حديثًا عن رسول الله ρ .

**تمهيد : تعريف المنهج في اللغة والاصطلاح**

المعنى اللغوي للمنهج : المِنْهَج، ويقال له أيضاً : مِنهاج ونَهْج . وهو الطريق الواضح أو الطريق المستقيم .

قال ابن منظور : " طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِحٌ، وطُرُقٌ نَهْجَةٌ وسبيلٌ مَنْهَجٌ، كَنَهْجٍ، ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَحُه والمِنهاجُ كالمَنْهَجِ ، وأَنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبانَ، وصار نَهْجاً واضِحاً بَيِّناً، والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ، واسْتَنْهَجَ الطريقُ صار نَهْجاً، ونَهَجْتُ الطريقَ: أَبَنْتُه وأَوضَحتُه، والنَّهْجُ: الطريقُ المستقيمُ، ونَهَجَ الأَمْرُ وأَنهَجَ لُغتانِ: إذا وضَحَ " [4].

وقال الفيومي: " النَّهج : مثْل فلْس ، الطريق الواضح ، والمنهَج والمِنهاج مثله . وَنَهَج ... وأنْهج ... يُستعملان لازمين ومتعديين " [5].

وفي التنزيل : ( لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ ) [6] .

قال البغوي : " قال ابن عباس والحسن ومجاهد : أي سبيلاً وسُنَّة " [7].

فالشريعة والمنهاج : " الطريق الواضح " .

فمادة نهج يدور معناها – كما نرى – على وضوح الطريق ، ومن هنا ستتضح مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي الذي يأتي .

المعنى الاصطلاحي لمنهج المحدثين فيما يتعلق بالرواية: الطريق التي يَسْلكها المحَدِّثون في رواية الأحاديث ، والتعليقِ عليها ، وتصنيفِها بحسْب شروطٍ معينة [8] .

معنى رواية الحديث [9] :

رواية الحديث هي : تبليغه ، وإلقاؤه على الطلاب بطريقٍ من طُرق الأداء .

أصول المنهج العلمي للرواية في الكتاب والسنة [10] :

إن للمنهج العلمي للرواية أصولاً في الكتاب والسنة نذكرها فيما يأتي :-

**المطلب الأول :** تحريم الكذب :

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [11].

وقال ρ " إنَّ الكَذِبَ يهدِي إلى الفُجُورِ ، وإنَّ الفُجورَ يهدي إلى النَّارِ ، وإنَّ الرجلَ ليَكذبُ حتى يُكتَبَ عندَ الله كذَّاباً " [12] .

وفي الحديث المتواتر : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتعَمِّدًا فَلْيَتَبَوّأ مقعَدَهُ مِن النار " [13] .

**المطلب الثاني** : وجوبُ التثبتِ، والنهيُ عن التكلم بالظنّ :

قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [14] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [15] .

وقال ρ : " إيَّاكُمْ والظَّنَ ، فإنَّ الظَّنَّ أكْذَبُ الحديث " [16] .

**المطلب الثالث :** النهي عن نقل الكذب :

جاء في الأثر المشهور عن رسول الله ρ : " مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرَى أنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ" [17].

**المطلب الرابع :** التوقُّف في خبرِ الفاسقِ وعَدَمُ الاعتمادِ عليه منفرداً :

قال الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾ [18].

**المطلب الخامس :** اشتراط العدالة في قبول الأخبار :

قال الله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [19] .

قال الإمام مسلم [20] رحمه الله تعالى : " فدَلَّ بما ذكَرْنَا مِنْ هذه الآي: " أنَّ شهادةَ غيرِ العَدْلِ مَرْدُودَة . والخبرُ وإنْ فارقَ معناهُ معنَى الشهادةِ مِنْ بعضِ الوجوه ، فقدْ يجتمعان في أعظَمِ معانيهما "

**المبحث الثاني :**

**المنهج العلمي للصحابة – رضي الله عنهم – في رواية الحديث .**

كانت حياته - ρ - حارسة لحديثه الشريف . فمهما اختلف الصحابة – رضي الله عنهم – في حديث من الأحاديث رجعوا إليه - ρ - ، فيصوب لهم. فلما لحق ρ بالرفيق الأعلى ، اجتهد الصحابة – رضي الله عنهم – في المحافظة على حديثه -ρ- والذبّ عنه . ونهجوا في ذلك منهجاً علمياً تجلت معالمه في القوانين الآتية ذكرها.

**تمهيد :**

**تعريف الصحابة في اللغة والاصطلاح :**

إن أصحاب النبي ρ هم الواسطة الكريمة التي حملت إلينا الحديث، فهم الذين عاصروا حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وعاشوا في ظل الوحي ، وتقلبوا في مدلولات الوقائع والأحداث ، واتخذوا من رسول الله ρ الأسوة الحسنة ، وسمعوا أقواله في بيان القرآن ، وتطبيق الشريعة ، وشاهدوا تصرفاته وأفعاله . يضاف إلى ذلك أن هناك الكثير من الأحاديث التي صحت نسبتها إليهم وهو ما نسميه بالأحاديث الموقوفة ، بل إنَّ كثيرًا من أقوالهم على صيغةٍ مُعيَّنَةٍ – لها حكم الأحاديث المرفوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام [21] .

وفي تعريف الصحابي آراء، أهمُّها ما يراه الجمهور وهو : أن الصحابي هو من رأى رسول الله ρ في حال إسلام الراوي ، وإن لم يرو عنه شيئاً .

ولقد نص الإمام البخاري والإمام أبو زرعة وغيرهما كابن عبد البر وابن منده وابن الأثير على أن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة .

ويرى آخرون أنه لابدّ مع الرؤية من أن يروي عن الرسول ρ حديثاً أو حديثين . عن سعيد بن المسيب : لابد من أن يَصْحَبَهُ سَنَةً أو سَنَتَيْن أو يغزو معه غزوة أو غزوتين [22] .

وقال الحافظ ابن حجر : أصَحُّ ما وَقفتُ عليه من ذلك أن الصحابي : " من لقي النبي ρ مؤمناً به ومات على الإسلام " ، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قَصُرَتْ ومن رَوَى عنه أو لم يرو ، ومن غزا معه أو لم يغز ، ومن رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لِعَارضٍ كالعمى [23] .

قال ابن الصلاح : اختلف أهل العلم في أن الصحابي مَن ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ρ فهو من الصحابة [24] .

قال البخاري في صحيحه [25] : " من صحب النبي ρ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه " وبَلَغَنَا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال : " أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كلِّ من روى عنه حديثًا أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدّون من رآه رؤية من الصحابة ، وهذا لِشَرَفِ منزلة النبي ρ ، أعطوا لكل من رآه حكم الصحبة ".

وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر ، يقع على من طالت صحبته للنبي ρ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه. قال : " وهذا طريق الأصوليين"[26] .

ويتمثل المنهج العلمي للصحابة في رواية الحديث في الآتي :-

**المطلب الأول :** الروايةُ على قَدْرِ الحاجةِ، وعَدَمُ الميلِ إلى الإكثار منها :

أخرج ابن ماجة [27] ، والحاكم [28] من حديث أبي قتادة –رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ρ يقول على هذا المنبر : " إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ، فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " .

لهذا كان من منهج الصحابة –رضي الله عنهم – عدمُ الإكثار من الرواية في غير حاجة أو ضرورة.

قال الشيخ محمد محمد أبو زهو [29] – رحمه الله تعالى - : " فهذا أبو بكرٍ الصديقُ – رضي الله عنه – على كثرة سماعه من رسول الله ρ يقلّل من

رواية الحديث ، وهذا عمران بن حصين ، وهذا أبو عبيدة ، وهذا العباس بن عبد المطلب ، وغيرُهُمْ ، وكُلُّهم يُقِلّون الرواية " .

ولا يخرم هذا المنهجَ وجود السبعةِ المكثرين من الصحابة، الذين رَوَى كُلُّ واحدٍ منهم أكثرَ مِنْ ألفِ حديث – بل إنّ أبا هريرة – رضي الله عنه – قد روى وحده أكثر من خمسة آلاف حديث – لأن عددَ هؤلاء قليلٌ جداً ، بل نادِرٌ إذا ما قِيسَ بعدد الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين – . ومن جهة ثانية ، فإن روايات هؤلاء المكثرين قد احتيج إليها ، فلا تكون روايتها خرقاً لمنهج عدم الميل إلى الإكثار .

ويقول الشيخ أبو زهو – رحمه الله تعالى- مبيناً سببَ الميل إلى تقليل الرواية : "إنّ أمْرَهُم بتقليلِ الرواية إنما كان خشيةَ أنْ يُحَدِّث المكثر بما لم يحفظه؛ لأنَّ ضبطَ المقلِّ أكثرُ من ضبط المكثر ، كما كرهوا الإكثار لئلا يتخذه المغرضون من المنافقين مَطِيَّة لأهوائهم فيدسوا في الحديث ما ليس منه ، ثم هناك أقوامٌ لم يكونوا أحصوا القرآن ، فخافوا عليهم الاشتغال بغيره ، وهو الأصل الأول في الدين "[30].

أقول بعد هذا : إنهم عُدّوا مكثرين بالنسبة إلى غيرهم ، وإلاّ فإنهم في الحقيقة مُقِلّون، فأنس بن مالك – رضي الله عنه – خدم النبي ρ عشر سنين ، ثم لم تتجاوز أحاديثه (2286) حديثاً ؛ أي إنه روى حوالي خمسة أحاديث عن كل أسبوع خدم فيه النبي ρ . وأبو هريرة –رضي الله عنه – لزم النبي ρ أربع سنوات تقريبًا ، ولم تتجاوز أحاديثه (5374) حديثاً .وهذا لا يزيد عن كتاب أو كتابين يستحفظها طالب الجامعة في شهر أو شهرين.

فاحتياط الصحابة في رواية الحديث عن الرسول ρ كان خشية الوقوع في الخطأ ، فاجتهدوا في اتباع السبل التي تحفظ على الحديث نوره، وتكفل نقله كما سمعوه ، وحَمَلَهُمْ وَرَعُهُمْ وتقواهم على الاعتدال في الرواية، وآثر بعضهم الإقلال منها احتراماً لحديث الرسول ρ لا زهداً فيه، كما كان عمر – رضي الله عنه – ينكر على من يُكْثِر رواية الحديث دون حاجة ؛ لأنَّ كثرة الرواية مظنةُ الوقوع في الخطأ ، والتزم الصحابة هذا المنهج ، فلم يرووا الأحاديث إلا حين الحاجة ، فعدم إكثارهم لا يعني كتمان العلم عند الحاجة إليه؛ فهم يعلمون أن كتمان العلم إثم شرعي، ومن شواهد ذلك ما رواه أحمد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ " :مَنْ كَتَمَ عِلْمًا يَعْلَمُهُ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مُلَجَّمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ" . [31]

وكانوا في روايتهم يَتَحَرَّوْنَ الدقة ، ويحتاطون ، وكثيراً ما كان يقول بعضُهم بَعْدَ رواية الحديث : "نحْوَ هذا ، أو كَمَا قال ، أو شبيهاً بذلك". حتى إنَّ بعضهم تأخذه الرِّعْدَةُ ، ويقشعرُّ جِلْدُه ، ويتغير لونه حين يروي شيئاً عن الرسول ρ ؛ وَرَعًا واحترامًا لحديثه عليه الصلاة والسلام [32] .

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى [33] : " لقد أدركْتُ في هذا المسجد عِشرين ومائةٍ من الأنصار ، وما منهم من أَحَدٌ يُحَدِّثُ بحديث إلا وَدَّ أنَّ أخاه كفاه الحديثَ ، ولا يُسأَلُ عن فتيا إلا وَدَّ أنَّ أخاهُ كَفَاهُ الفتيا. وفي رواية: " يُسأَلُ أحدُهُم المسألَةَ فيَرُدُّهَا هذا إلى هذا حتى تَرْجِعَ إلى الأول " [34] .

ولم ينْهَجْ الصحابة هذه السبيلَ لقلة ما لديهم من الحديث ، بل فعلوا ذلك كلَّه حرصاً على السنّة ، وصيانةً لها ، واحتياطاً للدين ، ورعايةً لمصلحة المسلمين ، لا زهداً في الحديث النبوي ولا تعطيلاً له . وثَبَتَ عن الصحابة جميعِهم تمسُّكُهُم بالحديث الشريف ، وإجلالُهم إياه ، وأخذُهم به . وتواتَرَ اجتهادُ الصحابة إذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال أو حرام ، وكذلك فزَعُهُم إلى كتاب الله تعالى ، فإن وجدوا فيه ما يريدون تمسَّكُوا به وأَجْرَوا " حُكْمَ الحادثةِ " على مقتضاه ، وإن لم يجدوا ما يطلبون فزعوا إلى السنة ، فإن رُوِيَ لهم خبرٌ أخذوا به ، ونزلوا على حكمه ، وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد بالرأي [35] .

ومن الأسباب التي أدت إلى توقِّي الصحابة – رضوان الله عليهم – الروايةَ عن رسول الله ρ :

1 – خشية الزيادة في الحديث ، أو النقصان منه سهواً ، أو خطأً ؛ فينالهم من وعيد الكذب على رسول الله ρ [36] .

2 – خشية الوقوع في الخطأ عند الإكثار منه [37] . ومن الذين حملهم هذا السبب على التوقي من الإكثار من الرواية : الزبير بن العوام – رضي الله عنه – [38] .

دلّ على ذلك الحديثُ الذي ساقه الإمام البخاري – يرحمه الله – بسنده إلى عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : قلت للزبير : إني لا أسمعُك تُحَدِّثُ عن رسول الله ρ كما يُحدِّثُ فلان وفلان . قال : أما إني لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول : " مَنْ كَذَبَ عَلَيّ فليتبوَّأ مقعده من النار " [39] .

استنبط الحافظ من هذا الحديث سببَ توقُّفِ الزبير وغيره من الصحابة – رضي الله عنهم – عن الإكثار من التحديث حيث قال : " وفي تمسُّكِ الزبير

بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قِلَّة التحديث دليلٌ للأصحّ في أنَّ الكذبَ هو الإخبارُ بالشيء على خِلافِ ما هو عليه ، سواء أكان عمداً أم خطأ [40] والمخطئ وإن كان غيرَ مأثوم بالإجماع لكن الزبير خَشِيَ من الإكثار أن يقعَ في الخطأ وهو لا يَشْعُرُ (. ثم ذكر – يرحمه الله – وجه توقي الزبير – رضي الله عنه – من الوقوع في الخطأ مع عدم تأثمه بذلك بقوله : " لأنَّهُ وإنْ لم يَأْثَمْ بالخطأ لكن قد يأثم بالإكثار ؛ إذ الإكثار مظنة الخطأ ، والثقة إذا حدّث بالخطأ فحُمِلَ عنه وهو لا يَشْعُرُ أنه خَطَأٌ يُعْمَلُ به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سبباً للعمل بما لم يَقُلْهُ الشارعُ ، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يُؤْمَنُ عليه الإثم إذا تَعَمَّدَ الإكثار" [41] .

وذكر النووي – يرحمه الله – أن توقف الزبير ، وأنس وغيرهما من الصحابة –رضي الله عنهم – في الرواية عن رسول الله ρ والإكثار منها ؛ لخوفهم الغلط والنسيان ، والغالط والناسي وإن كان لا إثم عليه ، فقد ينسب إلى التفريط ؛ لتساهله ونحو ذلك ، وقد تعلقت بالناسي بعض الأحكام الشرعية كغرامات المتلفات ، وانتقاض الطهارات وغير ذلك من الأحكام . وذكر – يرحمه الله – في موضع آخر أن العمدية شرطٌ لكونه إثماً لا لكونه يسمى كذباً [42] .

**المطلب الثاني :** إكثارُ بعضِ الصحابة – رضوان الله عليهم – عن رسول الله ρ

ولإكثار بعض الصحابة – رضي الله عنهم – من رواية الحديث أسباب عديدة جمعت بينهم وجعلتهم أكثر الصحابة رواية، كما انفرد عدد منهم بأسباب خاصة أدت إلى ذلك، ومما تسبب في إكثار بعضهم من الرواية:

أ- كونهم واثقين من أنفسهم بالتثبت .

ب- طولُ أعمارهم ، فاحتيج إلى ما عندهم ، فسُئِلُوا فلم يمكنهم الكتمان .

فمن الذين حملتهم الثقة بالنفس والتثبُّت على الإكثار من الرواية "أبو هريرة، ثم ابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأنس، وعائشة"[43]، وقد رَوَى أبو هريرة "خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا ...ثم عبد الله بن عمر روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا، ثم أنس بن مالك روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا، ثم ابن عباس روى ألفا وستمائه وستين حديثًا، ثم جابر بن عبد الله روى ألفًا وخمسائة وأربعين حديثًا، ثم أبو سعيد الخدري سعد

بن مالك روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا، ثم عائشة الصديقة أم المؤمنين روت ألفين ومائتين وعشرة. وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء". (44)

أما أبو هريرة – رضي الله عنه – فيُعَدُّ أكثرَ الصحابة حديثاً . قال الحافظ: وذلك لأنه " كان من أحفظ الصحابة للحديث " (45) . وذلك لما اختصّ به من دعوة النبي ρ بحفظ ما يسمعه منه وعدم نسيانه له ولم يثبت ذلك لغيره ، كما أنه – رضي الله عنه – أخبر بأنه لم يحدث بكل ما سمعه وحفظه من الحديث ، ومع ذلك عُدّ من أكثر الصحابة رواية مما يدل على كثرة محفوظه منها (46) .

وقد شهد لأبي هريرة –رضي الله عنه- بالحفظ غيره من الصحابة – رضي الله عنهم- فقد رُوي عن ابن عمر –رضي الله عنه- أنه كان يترحم عليه في جنازته ويقول : " كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ρ " (47).

وممن شهد له بذلك أيضاً : محمد بن عمارة بن حزم ، حيث ذكر أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ρ بالحديث ، فلا يعرفه بعضهم ، فيراجعونه فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً قال : " فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس" (48).

وممن يُعدّ منهم أيضاً – وإن لم يكن من السبعة المكثرين المشهورين- : عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – حيث شهد له بذلك أبو هريرة – رضي الله عنه – في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري – رحمه الله – بسنده إلى وهب بن منبه عن أخيه قال : سمعت أبا هريرة يقول : " ما من أصحاب النبي ρ أحدٌ أكثرَ حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يَكتبُ ولا أَكتبُ " (49).

استنبط الحافظ يرحمه الله – من استدلال أبي هريرة على أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو بن العاص على ما عنده : أن أبا هريرة كان جازماً بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثاً عن النبي ρ - منه إلا عبد الله .

والإشكال الذي قد يرد هنا : هو أن يعارض قول أبي هريرة – رضي الله عنه – واقع الحال ، حيث إن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة .

قال الحافظ – رحمه الله – دفعاً لذلك بأن السبب في ذلك من جهات :

1 – أن عبد الله كان مشتغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلّت الرواية عنه.

2 – أنّ أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار كان بمصر ، أو بالطائف ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة . وكان أبو هريرة – رضي الله عنه – متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات . قال الحافظ: " ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري – رحمه الله – أنه روى عن ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره ".

3 – ما اختُص به أبو هريرة من دعوة النبي ρ له بأن لا ينسى ما يحدث به .

4 – أن عبد الله قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها ، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين [50].

ومن الذين طالت أعمارهم ، فاحتيج إلى ما عندهم فُسئلوا : عبد الله ابن عمر – رضي الله عنه – حيث عُرف من طريقته ، ووالده عمر توقي الحديث عن النبي ρ دلّ على ذلك ما أخرجه الإمام البخاري يرحمه الله بسنده عن مجاهد قال: " صحبت ابن عمر إلى المدينة فلم أسمعه يحدث عن رسول الله ρ إلا حديثاً واحداً... الحديث [51] ".

ومع ما عُرف عنه – رضي الله عنه – إلا أن الأحاديث عنه قد كثرت فذكر الحافظ -يرحمه الله- السبب في ذلك بقوله : " إنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك ، بكثرة من كان يسأله ويستفتيه " [52] حيث طال عمره ، واحتاج الناس إلى علمه ، فلم يمكنه الكتمان .

**المطلب الثالث :** التثبت من صحّة الرواية ولو احتيج إلى الرحلة لأجله :

قال ابن عباس –رضي الله عنهما –" إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ρ " [53].

وفي كتب السنن : " جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ :مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تعالى شَيْءٌ ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ نبي اللَّهِ ρ شَيْئًا. ارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ ، فَسَأَلَ النَّاسَ . فَقَالَ : الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ :حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ أَعْطَاهَا السُّدُسَ :فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ... " [54].

والآثار في باب تثبّت الصحابة – رضي الله عنهم – كثيرة ، فالتثبت من صحة الرواية منهج لهم كانوا يسلكونه ، ومن اطمأنوا إلى ضبطه قبلوا حديثه ولو لم يروه غيره .

فلم يكن الصحابة – رضي الله عنهم – يقبلون الحديث من أحد حتى يتثبتوا منه غاية التثبت ، بأن ذلك مما ورد عنه ρ ، حتى لو تطلب إثبات ذلك شاهداً معضداً ، أو يميناً حاسمة، يؤكد بها الراوي ثبوت ما أخبر به عنه ρ [55] وعلى وجه الخصوص الأحاديث التي يترتب عليها تحريم أمر ، أو تحليله أو تخطئته ، وتصويبه ، أو إثبات حق كالميراث ونحوه ، وليس في ذلك تهمة أو طعن في الراوي ، وإنما التثبت في خبر أحدهم هو تحسب لنسيانه ، أو اشتباه الأمر عليه ، لا تتهمه بالكذب – عياذا بالله – فالصحابة – رضي الله عنهم – كلهم عدول بتعديل الله عز وجل لهم ، فهم خيرة هذه الأمة وأفضلها .

مما يدل على ذلك : الحديث الذي ساقة الإمام البخاري – يرحمه الله – من طريق شقيق ، حيث ذكر أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر ، وأبي موسى الأشعري وهما يذكران قول عمار لعمر – رضي الله عنهما – في تعليم النبي ρ له صفة التيمم لما أخبره أنه أجنب ، ولم يجد ماء ، فتمرغ في الصعيد ، وعدم تذكر عمر – رضي الله عنه – ذلك [56] ، حيث ثبت في صحيح مسلم من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى قَوْلُ عُمَرَ –رضي الله عنه – لِعَمَّار: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ ! قَالَ : – أي عَمَّار - وإِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ .فَقَالَ عُمَرُ : نُوَلِّيكَ مَا تَوَلَّيْتَ [57] .

قال النووي : " معنى قول عمر : اتق الله يا عمار . أي : فيما ترويه وتثبت فيه ، فلعلك نسيت ، أو اشتبه عليك ، فإني كنت معك ، ولا أتذكر شيئاً من هذا .

ومعنى قول عمار : إنْ رأيتَ المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحةً على التحديثِ به وافقتُكَ وأمسكْتُ ، فإني قد بلَّغْتُه فلم يبق عليّ فيه حرج

. فقال له عمر: نُوَلِّيكَ ما تَوَلَّيْتَ . أي : لا يلزم من كوني لا أتذكره أن لا يكون حقاً في نفس الأمر فليس لي منك من التحدُّثِ به " [58].

وبهذا سنَّ عمر – رضي الله عنه- للمحدثين منهج التثبت في النقل وهو نهج حري بكل مسلم أن يطبقه مع اختلاف المكانة والمواقف .

ففي ذلك دلالة واضحة على مدى حرص الصحابة – رضي الله عنهم – على التثبت في الرواية وكيف لا يكون ذلك وهم الرعيل الأول الذين حفظ الله عز وجل بهم لهذه الأمة دينها ، كما أن في ذلك مثالاً حياً على تصوير أدب الصحابة – رضي الله عنهم - ، ومدى تأدبهم وإجلالهم لأصحاب الفضل منهم ، حيث ظهر ذلك من تأدب عمار مع عمر ، ووقوفه عند رأيه فيما لو رأى أن المصلحة أرجح في الإمساك عن التحديث بذلك ، وبيان تواضع عمر – رضي الله عنه – مع جلالة قدره ، واعترافه في حق نفسه بالنسيان ، وأنه لا يملك منعه من التحديث مع أنه لو أشار على عمار بذلك لفعل – رضي الله عنه – استجابة وطوعاً " [59] .

وللتثبت عند الصحابة طرق متعددة منها :-

1 – الاستشهاد على رواية الراوي براوية أخرى .

ويمثل له بما روى البخاري بسنده عن المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه – أنه قال : " سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، هِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا فَتُلْقِي جَنِينًا ؟ ، فَقَالَ : أَيُّكُمْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ρ فِيهِ شَيْئًا ؟ ، فَقُلْتُ : أَنَا ، فَقَالَ : مَا هُوَ ؟ ، قُلْتُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ρ يَقُولُ فِيهِ : " غُرَّةٌ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ، فَقَالَ : لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَجِيئَنِي بِالْمَخْرَجِ فِيمَا قُلْتَ ، فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ مَسْلَمَةَ ، فَجِئْتُ بِهِ ، فَشَهِدَ مَعِي ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ρ يَقُولُ فِيهِ : غُرَّةٌ ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ" [60].

فالباعث على السؤال هنا هو الرغبة في التثبت من الحفظ ، وأن الحديث جاء على هذا المعنى احتياطاً من السهو والخطأ وليس الأمر داخلاً في دائرة الخوف من التقول على رسول الله ρ لأنه لو كان احتمال التقول قائماً لما أمكن دفعه بشهادة رجل من صغار الصحابة سنًّا كأبي سعيد الخدري أو محمد بن مسلمة – رضي الله عنهم وأرضاهم -.

كما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : " كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا فَلَمْ

يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ : "إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ" فَقَالَ وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّ ρ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ. فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ ذَلِكَ " [61].

فعمر – رضي الله عنه – طلب البينة لا لأن أبا موسى غير مؤتمن عنده ، بل لأمر آخر يفصح عنه عمر نفسه ، فقد جاء في رواية الإمام مالك لهذه القصة قول عمر – رضي الله عنه – أما إني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ρ[62].

وقال ابن حجر في تعقيبه على هذه القصة " وفي رواية عبيد بن حنين فقال عمر لأبي موسى : والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله ρ ولكن أحببت أن أستثبت " ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبي بن كعب لعمر لا تكن كذاباً على أصحاب رسول الله ρ فقال سبحان الله إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت [63] .

وقال الإمام النووي : " وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ لِأَبِي مُوسَى: أَقِمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَبَرُ وَاحِدٍ وَلَكِنْ خَافَ عُمَرُ مُسَارَعَةَ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ عَلَى النَّبِيِّ ρ حَتَّى يقول عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُبْتَدِعِينَ أَوِ الْكَاذِبِينَ أَوِ الْمُنَافِقِينَ وَنَحْوِهِمْ مَا لَمْ يَقُلْ ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ قَضِيَّةٌ وَضَعَ فِيهَا حَدِيثًا عَلَى النَّبِيِّ ρ ؛ فَأَرَادَ سَدَّ الباب خوفا من غير أبى موسى لا شَكًّا فِي رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى، فَإِنَّهُ عِنْدَ عُمَرَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنْ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ρ مالم يَقُلْ ، بَلْ أَرَادَ زَجْرَ غَيْرِهِ بِطَرِيقِهِ، فَإِنَّ مَنْ دُونَ أَبِي مُوسَى إِذَا رَأَى هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَوْ بَلَغَتْهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ أَوْ أَرَادَ وَضْعَ حَدِيثٍ خَافَ مِنْ مِثْلِ قَضِيَّةِ أَبِي مُوسَى؛ فَامْتَنَعَ مِنْ وَضْعِ الْحَدِيثِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى الرِّوَايَةِ بِغَيْرِ يَقِينٍ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَرُدَّ خَبَرَ أَبِي مُوسَى لِكَوْنِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ إِخْبَارَ رَجُلٍ آخَرَ حَتَّى يَعْمَلَ بِالْحَدِيثِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ خَبَرَ الاثنين خبر واحد وكذا ما زاد حَتَّى يَبْلُغَ التَّوَاتُرَ "[64].

قال ابن حبان : " قد أخبر عمر بن الخطاب أنه لم يتهم أبا موسى في روايته وطلب البينة منه على ما أراد تكذيباً له ، وإنما كان يشدد فيه ؛ لأن يعلم الناس أن الحديث عن رسول الله ρ شديد" [65].

2 – التأكيد على الراوي بسؤاله :

وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الصحابة والتابعين ، فحين يسمعون حديثاً لم يسمعوه من قبل ، فإنهم يؤكدون على الراوي ويستثبتونه استشعاراً منهم لأهمية الأمر .

كما في رواية الإمام مسلم بسنده عن عَنِ ابْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ρ-: "لَا يَلِجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ -ρ-؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ " (66) .

وكذلك روى مسلم عن أبي هريرة أنه قَالَ لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ: إِنَّ نَبِيَّ اللهِ -ρ- قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأَنَا أُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ" فَقَالَ كَعْبٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ -ρ-؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ" (67) .

وروى النسائي بسنده عن ابن أبي عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع فأمرني بأكلها قلت : أصيد هي ؟ قال : نعم ، قلت : أسمعته من رسول الله -ρ- ؟ قال : نعم " (68) .

وفي لفظ الترمذي " قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: الضَّبُعُ أَصَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: قُلْتُ: آكُلُهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ -ρ-؟ قَالَ: نَعَمْ " (69).

فهذه الأحاديث وغيرها أدلة قاطعة على عمق منهج التثبت في حياة الصحابة وتلاميذهم وأنهم إنما يريدون أن يتثبتوا من حفظ الراوي وأدائه ليس إلا والدليل هو اكتفاؤهم بعد ذلك بالتأكيد على الراوي نفسه ، ولو تعدى الأمر هذا لما جاز أن يكون كلام الراوي نفسه ، دليل توثيق وحجة على صحة الرواية.

3 – استحلاف الراوي على روايته :

ومن أدلة ذلك : ما أخرجه الترمذي بسنده إلى أسماء بن الحكم الفزاري قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -ρ- حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ. فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ - وَصَدَقَ أَبُوبَكْرٍ -، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -

ρ- يَقُولُ: "مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّـهَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ.... " (70) .

وروى مسلم عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -ρ- يَقُولُ"يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ"، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ -ρ- لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، "وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ" فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتْرُكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَاللهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ... (وفي نهاية الحديث) فَقَامَ إِلَيْهِ السَّلْمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اللـه الَّذِي لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ -ρ-؟ فَقَالَ: إِي، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ "(71).

وقد كان عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – يحلف لتلاميذه وهو يحدثهم عن رسول الله -ρ- وهو غير متهم عندهم فقد أخرج البخاري بسنده إلى عبد الله ابن مسعود قوله : " والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة في كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه " (72) .

وأخرج مسلم عن زِرٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، يَقُولُ :وَقِيلَ لَهُ إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: "مَنْ قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ"، فَقَالَ أُبَيٌّ: "وَاللـهِ الَّذِي لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ، إِنَّهَا لَفِي رَمَضَانَ، يَحْلِفُ مَا يَسْتَثْنِي، وَوَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللـهِ -ρ- بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَـةُ صَبِيحَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيْضَاءَ لَا شُعَاعَ لَهَا" (73) .

4 – اختبار الراوي :

ومن طرق تثبت الصحابة – رضي الله عنهم – أنهم كانوا إذا سمعوا حديثاً عن رسول الله -ρ- يرويه راويه على جهة ما، فإنهم كانوا يرسلون إليه بعدَ فَتْرَةٍ مَنْ يَسْمَعُ مَرَّةً أُخْرَى، فيوازنون بين الروايتين؛ ليتأكدوا من حِفْظِ ذلك الراوي .

فقد أخرج البخاري عن عروة قوله : " حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ -ρ- , يَقُولُ " : إِنَّ اللَّهَ لا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكمُوهُ انْتِزَاعًا ، وَلَكِنْ يَنتزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ ، فَيَبْقَى أُنَاسٌ جُهَّالٌ يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ. " فَحَدَّثْتُ به عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ -ρ-. ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهُ. فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ ، فَحَدَّثَنِي كَنَحْوٍ ما حَدَّثَنِي ، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ فقَالَتْ : والله لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو " [74] . فقول عائشة رضي الله عنها في نهاية الرواية " والله لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو" نصٌّ يتضح منه أنَّ كلَّ ذلك الاستثبات والاختبار لأجل التأكد فقط من الحفظ، وليس فيه ما يدل على أنه ريبة أو شك في عدالة الصحابي.

وأخرج البخاري بسنده إلى ابن جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ρ- شُغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخَّرَهَا – أي صلاة العشاء- حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ -ρ- ثُمَّ قَالَ: " لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ" وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُبَالِي أَقَدَّمَهَا أَمْ أَخَّرَهَا إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ وَقْتِهَا وَكَانَ يَرْقُدُ قَبْلَهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ وَقَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ -ρ- لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ الصَّلَاةَ، قَالَ عَطَاءٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ -ρ- كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا هَكَذَا فَاسْتَثْبَتُّ عَطَاءً كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ -ρ- عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ ثُمَّ ضَمَّهَا يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ

طَرَفَ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللِّحْيَةِ، لَا يُقَصِّرُ وَلَا يَبْطُشُ إِلَّا كَذَلِكَ. وَقَالَ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوا هَكَذَا" (75).

5 – الرجوع إلى صاحب الشأن في الرواية :

من طرائق تثبت الصحابة – رضي الله عنهم –الرجوع إلى صاحب الشأن في الرواية وهو ما يُعرف عند المحدثين بطلب إسناد العالي اختصاراً لطريق الرواية ، الأمر الذي يقلل بدوره من احتمال الوهم والنسيان .

روى الترمذي بسنده إلى أنس بن مالك قَالَ: كُنَّا نَتَمَنَّى أَنْ يَبْتَدِئَ الْأَعْرَابِيُّ العَاقِلُ فَيَسْأَلَ النَّبِيَّ -ρ- وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ، إِذْ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ، فَجَثَا بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ -ρ-، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ -ρ-: "نَعَمْ"، قَالَ: فَبِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ، وَبَسَطَ الأَرْضَ، وَنَصَبَ الجِبَالَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ -ρ-: "نَعَمْ". قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ ..... الخ " (76).

وأخرج مالك بسنده عن الفُرَيْعَةِ بنت مالكٍ بن سِنانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا " أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -ρ- تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفِ الْقَدُومِ لَحِقَهُمْ فَقَتَلُوهُ قَالَتْ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ρ- أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ρ- : نَعَمْ قَالَتْ فَانْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ -ρ- أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيتُ لَهُ، فَقَالَ كَيْفَ قُلْتِ فَرَدَّدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ " (77).

وأخرج النسائي بسنده عن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: ذَكَرَ مَرْوَانُ فِي إِمَارَتِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَنَّهُ يُتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ إِذَا أَفْضَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ بِيَدِهِ ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ وَقُلْتُ : لَا وُضُوءَ عَلَى مَنْ مَسَّهُ , فَقَالَ مَرْوَانُ : أَخْبَرَتْنِي بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ -ρ- ذكر مَا يُتَوَضَّأُ مِنْهُ , فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ρ-: "وَيُتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ " قَالَ عُرْوَةُ : فَلَمْ أَزَلْ أُمَارِي

مَـرْوَانَ , حَتَّـى دَعَـا رَجُـلًا مِـنْ حَرَسِـهِ , فَأَرْسَـلَهُ إِلَـى بُسْـرَةَ يَسْـأَلُهَا عَمَّـا حَـدَّثَتْ مروان , فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بُسْرَةُ بِمِثْلِ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْهَا مَرْوَانُ " [78].

6 – سؤال الصحابة – رضي الله عنهم – عن رواية الراوي :

ومن طرق تثبت الصحابة – رضي الله عنهم – كانوا إذا شكّوا في حفظ راوٍ في مسألة معينة ، سألوا فيها من يُعتقد فيه العلم والإحاطة بمثلها .

كما أخرج الترمذي عن الحسن عن سمرة قال : " سَكْتَتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -ρ-، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَقَالَ: حَفِظْنَا سَكْتَةً، فَكَتَبْنَا إِلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ بِالمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أُبَيٌّ: أَنْ حَفِظَ سَمُرَةُ [79] " .

وما أخرجه مسلم بسنده إلى عبد الله بن مسعود أَن رَسُولَ اللَّهِ -ρ- قَالَ "مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ" ، قال أبو رافع فحدثت عبد الله ابن عمر فأنكره عليّ فقدم ابن مسعود فسألته عن هذا الحديث: حَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثْتُهُ ابْنَ عُمَرَ "[80].

7 – شهادة بعضهم لبعض – رضي الله عنهم -:

أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله -ρ- قال: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، قَالَ: فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ..... " [81] .

8 – استدراك بعضهم على بعض في رواية الحديث :

ومن أمثلة ذلك استدراكات السيدة عائشة – رضي الله عنها : [82]

كما أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوُفِّيَتْ ابْنَةٌ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا أَوْ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ أَلَا تَنْهَى عَنْ الْبُكَاءِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ρ- قَالَ: "إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ"

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَدْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرَكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ فَقَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرَّكْبُ قَالَ فَنَظَرْتُ فَإِذَا صُهَيْبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ادْعُهُ لِي فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ، فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَا أَخَاهُ وَا صَاحِبَاهُ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَا صُهَيْبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ρ- : "إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" فقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ -ρ- إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ρ- قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ....الخ " [83] وفي رواية مسلم قالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ. [84]

وكذا ما استدركت به عائشة – رضي الله عنها – على أبي هريرة في مسألة صحة صيام من أصبح جنباً في رمضان ، فقد أخرج أحمد في مسنده عن أبي بكر بن عبد الرحمن " أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُفْتِينَا أَنَّهُ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا، فَلَا صِيَامَ لَهُ، فَمَا تَقُولِينَ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ :لَسْتُ أَقُولُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، قَدْ كَانَ الْمُنَادِي يُنَادِي بِالصَّلَاةِ فَأَرَى حَدَرَ الْمَاءِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجْرَ، ثُمَّ يَظَلُّ صَائِمًا"[85].

9 – الرحلة في طلب الحديث بنية التثبت :

وقد تحمل الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين – في سبيل حديث رسول الله -ρ-مشاق عظيمة لا يمكن أن تهون إلا على ذوي الهمم العالية والنفوس الكبيرة.

وكانت الرحلة وسيلة من وسائل الطلب ، من عُدمها ، فكأنه لم يطلب شيئاً ، ومن لم يعان من نصبها وشدائدها ، لم يشتهر عند أهل الحديث بطلبه ، ومن فاتته الرحلة ، فقد فاته علم غزير وخير كثير ، ذلك العلم الذي حوته الصدور وحملته الأقدام فتفرق بين الأمصار ، وتوزع بين الأقطار ، فصار الارتحال إلى مواطنه واجباً ، ولولا همم شداد لا تعرف الفتور، ولا تعبأ بأرزاء البحار ، وغوائل الطرق ، لتقطعت أسباب الوصول إلى حديث رسول الله -ρ-

وطلب الرحلة لسماع الحديث فَرْضٌ على أصحابه المعتنين به ، والقرآن الكريم يمتدح الطلب ، وكذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (86) .

وممن رحل ليتثبت من حديث بَلَغَهُ: جابر بن عبدالله الذي يقول: "بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ρ فَاشْتَرَيْتُ بَعِيرًا، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ فَإِذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ (87)، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَاعْتَنَقَنِي، وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثًا بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ρ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ، أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ...." (88).

وممن رحل كذلك ليتثبت من الحديث : أبو أيوب الأنصاري – رضي الله عنه – إذ خرج إلى عقبة بن عامر (89) وهو بمصر يسأله عن حديثٍ لم يَبْقَ ممن سمعه غيرُ أبي أيوبَ وعقبةٍ ، فلما تثبَّتَ مِنْ عُقْبَةَ صَدَّقَهُ ورَجَعَ (90).

يقول د/ عتر في تقديمه لكتاب الرحلة للخطيب البغدادي تحت عنوان " أهداف الرحلة عند المحدثين " عندما أتى على ذكر التثبت من الحديث " ومن التثبت من الحديث أن يكون عند المحدث أحاديث يرويها فيسمع في رحلته بعض هذه الأحاديث بإسناد تلتقي مع إسناده وتتفق في صيغة المتن المروي أو معناه ، وهي المتابعة عند المحدثين أو يسمع أحاديث أخرى في معنى ما يرويه – وهي الشاهد عند المحدثين، فيطمئن المحدث ويتقوى الحديث حتى يحتج به إن كان فيه ضعف من قبل ، أو يزداد صحة إن كان من قبل صحيحاً . كما أن تتبع الروايات والأسانيد قد يسفر عن خلل يسقط حديثاً كان يظنه من قبل صحيحاً (91) " .

أخرج الإمام أبو داود في سننه عن عبد الله بن بريدة (92) : " أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ρ رَحَلَ إِلَى فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ بِمِصْرَ فَقَدِمَ عَلَيْهِ فَقَالَ أَمَا إِنِّي لَمْ آتِكَ زَائِرًا وَلَكِنِّي سَمِعْتُ أَنَا وَأَنْتَ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ρ رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ قَالَ وَمَا هُوَ قَالَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَمَا لِي أَرَاكَ شَعِثًا وَأَنْتَ أَمِيرُ الْأَرْضِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنْ الْإِرْفَاهِ قَالَ فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا" (93).

**المطلب الرابع :** نقد الروايات :

كان الصحابة – رضي الله عنهم – يعرضون ما يسمعونه بعضهم من بعض، من الحديث الشريف على ما يحفظونه من الكتاب والسنة ، وما رسخ في أذهانهم من قواعد هذا الدين الحنيف ، فما وجدوه موافقاً أخذوا به، وما وجدوه مخالفاً توقفوا فيه [94] .

من ذلك ما أخرجه البخاري عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ: " وَقَفَ النَّبِيُّ ρ عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ ، فَقَالَ: هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ، ثُمَّ قَالَ : " إِنَّهُمُ الْآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ " , فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ρ : " إِنَّهُمُ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ " , ثُمَّ قَرَأَتْ {إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى}[95] حَتَّى قَرَأَتِ الْآيَةَ" [96].

فهذا من استدراك عائشة رضي الله عنها على بعض الصحابة؛ ونقدها لمتن بعض الروايات. وإطارُها المرجعيُ في ذلك ما ثبَتَ عندها من السنة القولية أو الفعلية للنبي ρ ، وكذلك فهمُها للقرآن الكريم، ولا تكتفي بعدالة الراوي لقبول روايته دون تمحيص وتحقيق القول. وهذا النوعُ من الاستدراكات مما يدل على فقهِها رضي الله عنها، ونظرتِها الناقدة، وحرصِها على بيان ما وصلها من علم.

والأمثلة التي توضح هذا المنهج كثيرة [97] .

وقد اعترض بعض المعاصرين على هذه القاعدة بأن الأحاديث التي عورضت بالقرآن قد أجيب عليها بالتوفيق .

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الصحابة – رضي الله عنهم – لم ينكروا على بعضهم مبدأ عرض الحديث على القرآن ، إنما المناقشة في تطبيق هذا الأصل .

**المطلب الخامس :** التزام عدم التحديث بما يعلو على أفهام العامة :

قال الدكتور محمد محمد أبو زهو [98] : " إن النبي - ρ - كان يخصّ بنوع من العلم من يرى عليه أثر النبوغ والفهم من الصحابة ، وكان يمنعهم من أن يحدّثوا العامة بذلك خشية ألاّ يفهموه فيفتتنوا".

أخرج البخاري عن أنس بن مالك أن النبي -ρ -ومعاذ رديفه على الرحل، قال: يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، قَالَ: "مَا

مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا [99] مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا." وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا " [100].

وأخرج البخاري [101] أيضاً عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -ρ - وِعَاءَيْنِ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ ".

المراد أنه لم يحدّث به كل أحد ، بل حدّث به خاصة أصحابه ، وذلك ما يتعلق بالفتن وما شجر بين الصحابة – رضي الله عنهم – ونحو ذلك .

وفي هذا يقول عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه -: " مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغهُ عُقُولهمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة " [102] .

قال الشيخ أبو زهو [103] – رحمه الله تعالى - : " لذلك أمسك الصحابة عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر ، أو يكون سلّما لأهل الأهواء والبدع ، ومن هو على شاكلتهم ؛ حتى لا تكون فتنةٌ في الأرض وفسادٌ كبير".

وكما أخرج البخاري [104] معلقاً عن عليٍّ " حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكذَّبَ اللهُ ورَسُولُه" والمراد " كلموا الناس بما يعرفون، أي بما يفهمون، بمعنى كلموهم على قدر عقولهم[105].

## الخاتمة

الحمد لله على نعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على الرسول العربي الذي أنقذ الله به البشرية من براثين الكفر والشرك ، به عرفنا الله وكتابه ودينه ، وبأقواله وتقريراته علمنا الشرع وتفاصيله .

وفي نهاية هذا البحث أختتم بأهم النتائج التي توصلت إليها :

1 – المكانة العليا التي تحتلها السنة النبوية ( على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات ) من الدين الإسلامي ، ليست خافية على من له إلمام بالشريعة الإسلامية ومصادرها .

فهي أصل ثانٍ بعد القرآن الكريم وعمود فقري بعده ، لبناء صرح الشريعة الإسلامية الغراء وأنها شارحة لكلام الله ومبينة له ، وهي تشرع كما يشرع القرآن الكريم، وهي واجبة الاتباع مثل القرآن الكريم، وهي المنار الهادي للمسلم في حياته الدينية والدنيوية .

2 – عَلِم الصحابة مكانة السنة ، كما عرفوا أهمية الحفاظ عليها من نبيهم ρ وقد أمرهم بالتحري في كل ما ينسب إليه من الأخبار والأحداث ؛ إذ كان بعض الكفار والمنافقين يحاولون الدس والكذب عليه ρ وعلى أصحابه وأزواجه . كما ورد عنه -ρ- أحاديث خوّف فيها أصحابه من الكذب عامة وشدد النكير على المتعمد عليه بالكذب .

3 – أن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الأصحاب – رضوان الله عليهم – أخذوا الحيطة الشديدة في قبول الأحاديث من الآخرين مخافة أن يتسرب إليها ما لم ينطق به أو صدر منه -ρ-.

4 – عناية المسلمين بالرواية عناية فائقة من عصر الصحابة ، على خلاف اليهود والنصارى فإنها لم تكن موجودة عندهم ، وما وجد لديهم في كتبهم من الروايات فهي غير متصلة بنقل العدل الضابط ، أو مشتملة على كذابين ومجاهيل . فجيل الصحابة جيل فريد من نوعه ، فبهم حفظ الله هذا الدين .

قال أبو زرعة الرازي من أجل شيوخ مسلم : " إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله - ρ -فاعلم أنه زنديق وذلك أن الرسول -ρ - عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أَدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله -ρ -، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة " .

5 – كان الصحابة رضوان الله عليهم يتثبتون في قبول الأحاديث باستخدام منهج علمي وقوانين وطرق ترتاح إليها ضمائرهم خشية الوقوع في الخطأ ، واحتياطاً للدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**المصادر والمراجع**


- القرآن الكريم .
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق ، سعيد الأفغاني ، ط : 2 ، 1390 – 1970 ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، ط 2، 1405-1985، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، ط1 ، 1415هـ - 1995م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ، د / محمد لقمان السلعي ، ط2 ، 1420هـ ، دار الراعي للنشر والتوزيع ، الرياض .
- تاريخ فنون الحديث النبوي ، لمحمد الخولي .
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، مؤلف الأصل: محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير أبو الحسن علي بن بلبان ابن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي ، مؤلف التعليقات الحسان: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ، ط 1، 1424-2003، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية.
- تفسير البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : محمد عبد الله النمر وغيره ، دار طيبة ، ط : 4 ، 1417هـ - 1997م.
- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، ط 1، 1406-1986، دار الرشيد، حلب، سوريا.

- تيسير مصطلح الحديث ، محمود الطحان ، ط : العاشرة ، 1425هـ 2004م ، مكتبة المعارف.
- الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية ، محمد محمد أبو شهبه ، 1404هـ - 1984م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الأولى ، 1395هـ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنة ، لمصطفى السباعي ، ط4 ، 1405هـ - 1985م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق .
- السنة قبل التدوين ، محمد عجاج الخطيب ، مكتبة وهبة ، 1408هـ - 1988م ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1400هـ - 1980م .
- السنة المطهرة والتحديات ، نور الدين عتر ، دار المكتبة، ط : 1 .
- سنن ابن ماجة ، لأبي عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، القاهرة، مصر .
- سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وآخرون ، ط 2، 1395- 1975، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

- سنن الدارمي ، أبو محمد ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق حسين سليم الداراني ، ط1 ، 1412 هـ - 2000 م ، دار المغني ، الرياض .
- سنن النسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، ط2 ، 1406هـ - 1986م ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب .
- سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ط الثالثة، 1405 هـ / 1985 م ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .
- شرح صحيح مسلم ، للنووي ، المسمى بالمنهاج ، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف ، الشيخ خليل مأمون شيحا ، ط6 ، 1420هـ - 1999م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، ط3 ، 1418هـ - 1997م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، تحقيق : د/ مصطفى ديب البغا ، ط3 ، 1407هـ - 1987م ، دار ابن كثير اليمامة ، بيروت ، لبنان .
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ضوابط في الرواية عند المحدثين ، الصديق بشير نصر ، ط1 ، 1992م – 1401هـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس .

- علوم الحديث لابن الصلاح ، الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، تحقيق شرح : نور الدين عتر ، 1406هـ - 1986م ، دار الفكر ، سورية ، دمشق .
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، للشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ، إشراف ومراجعة : صدقي جميل العطار ، ط 1 ، 1418هـ - 1998م ، دار الفكر، بيروت ، لبنان .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- قواعد أصول الحديث ، د / أحمد عمر هاشم ، ط2 ، 1417هـ - 1997م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : مصطفى شيخ ، ط: 1 ، 1425هـ ، مؤسسة الرسالة.
- كتاب المجروحين من المحدثين ، لابن حبان ، محمد بن أحمد بن حبان التميمي ، تحقيق : حمدي السلفي ، ط: 1 ، 1420هـ ، 2000م ، دار الصميعي .
- لسان العرب ، لابن منظور ، ط1 ، 1997م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان.
- لمحات في أصول الحديث ، لمحمد أديب صالح ، ط4 ، 1405هـ - 1985م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق .
- المختصر الوجيز في علوم الحديث ، لمحمد عجاج الخطيب، ط 5، 1411هـ-1991م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط1 ، 1411هـ - 1990م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- مسند الإمام أحمد ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون ، ط الأولى، 1421، 2001 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، حققه: محمد ناصر الدين الألباني، ط 3، 1985، المكتب الإسلامي، بيروت.
- المصباح المنير ، معجم عربي ، تأليف ، العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرىء ، اعتنى بها ، الأستاذ يوسف الشيخ محمد ، ط 1 ، 1417هـ - 1996م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- مناهج المحدثين العامة والخاصة ، الصناعة الحديثة ، د/ علي نايف بقاعي ، ط1 ، 1424هـ - 2003م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- المنتخب ، لابن حجر ، المنتخب من زوائد البزار على كتب السنة ومسند أحمد لابن حجر العسقلاني ، مكتبة المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، 1970م .
- المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث ، د / علي نايف بقاعي ، ط1 ، 1427هـ - 2006م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- منهج النقد في علوم الحديث ، د/ نور الدين عتر ، ط3 ، 1418هـ - 1997م ، دار زاهر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا.
- الموطأ ،لإمام الأئمة وعالم المدينة ، مالك بن أنس ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، ط3 ، 1994م ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .
- نحو منهج شرعي لتلقي الأخبار ورايتها ، أحمد بن عبد الرحمن الصويان.

– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، لابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق د/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، ط1 ، 1422هـ - 2001م ، مكتبة سفير ، الرياض .

---

1 - من ذلك قول النبي ρ " لِيُبْلِغْ الشاهدُ الغائبَ، فإنَّ الشاهدَ عسى أن يُبْلِغَ مَنْ هو أوعَى له مِنْه" أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب: العلم ، باب: قول النبي ρ: "رب مبلغ أوعى من سامع" 37/1، ح(67)، ومسلم في صحيحه: (كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، 1305/3، ح 1679). ومنه قوله ρ "بَلِّغُوا عَنِّي ولَوْ آيةً، وحَدِّثُوا عَنْ بني إسرائيلَ ولا حَرَجْ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمدا، فليَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّار" أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل ، 1339/3، ح 3461).

2 - الحديث : " نضَّر الله امرءًا سَمِعَ مقالتي فوعاها ، فأدَّاهَا إلى مَنْ لم يسمَعْها ... الحديث " هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده: (301/27)، ح(16738)، وابن ماجه في سننه، (المقدمة، باب: من بلغ علمًا، 86/1، ح 236)، والترمذي في السنن: كتاب العلم ، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، 5-34، ح (2657)، وقال عنه الترمذي حسن صحيح، والدارمي في سننه: (المقدمة، باب: الاقتداء بالعلماء،234) وذكر المحقق أن إسناده ضعيف لكن الحديث صحيح، والطبراني في الكبير: (127/2) ح (1544)، والحاكم في المستدرك:162/1 ح (294) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته:1145/2 (6765) ، وهو حديث متواتر . رواه أربعة وعشرون من أصحاب النبي ρ ، ولقد تتبع د. عبد المحسن بن حمد العباد طرق هذا الحديث ومَنْ خرَّجها من الأئمة في كتابه: دراسةُ حديثِ " نضر الله امرءًا سمع مقالتي " رواية ودراية ، حيث ذكر الصحابة الأربعة والعشرين الذين رووا الحديث عن رسول الله ρ مع تسمية الأئمة الذين خرجوا الحديث عن كل صحابي . فليراجع: ص (20-27) .

3 - وهذا أعظم منهاج امتلكته هذه الأمة – بفضل الله – في تنقيح الأخبار والمرويات ، ولم يقتصر ذلك على التمييز بين الصحيح والضعيف من المرويات ، والثقات والمجروحين من الرواة ، بل تعداه ليشمل جوانب متعددة من الفكر الإسلامي والحياة الاجتماعية بشكل عام ، ونحن أحوج ما نكون لتطبيق هذا المنهاج في هذا العصر لكي نميّز الحق من الباطل ، ونقدِّر للرجال أقدارهم ومنازلهم. انظر بحثاً نافعاً في ذلك بعنوان : " نحو منهج شرعي لتلقي الأخبار وروايتها ، أحمد بن عبد الرحمن الصويان : ص (41 ، 55).

4 - لسان العرب " نهج " ( 383/2) .

[5] - المصباح المنير " نهج " ( 637/2) .

[6] - سورة المائدة ، آية : 48 .

[7] - تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل ( 42/2 ) .

8 - مناهج المحدثين العامة والخاصة ، الصناعة الحديثية ، لنايف البقاعي ( ص/20) .

9 - انظر : منهج النقد ، لنور الدين عتر ، ( ص/222) ، تيسير مصطلح الحديث ، للطحان ( ص/170) .

10 - للتوسع ينظر : كتاب السنة المطهرة ، لنور الدين عتر ، (ص15-18) ، ومناهج المحدثين العامة والخاصة ، لعلي البقاعي (ص/48-50) .

11 - سورة النحل ، آية : 105 .

12 - أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً : البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب قول الله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله..} ، ( 2261/5) ح (5743) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة ، قُبْحُ الكَذِبِ وحُسْنُ الصِّدْقِ وفَضْلُهُ ، (2013/4) ج ( 2607).

13 - متفق عليه ، أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب / إثْمُ مَنْ كَذَبَ عَلَى النبي (52/1) ح (110) ومواضع أخرى ، ومسلم في صحيحه في المقدمة ، باب في التحذير من الكذب على رسول الله (7/1) ح (4) .

14 - سورة الإسراء ، آية : 36 .

15 - سورة النجم ، آية : 28 .

16 - أخرجه من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه- مرفوعاً ، البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما يُنهى عن التحاسد والتدابر (2253/5) ح (5717) ، وفي مواضع أخرى ، ومسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظن والتجسس (1985/4) ح (2563) .

17 - أخرجه مسلم في صحيحه ، في المقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين (9/1) .

18 - سورة الحجرات ، آية : 6 .

19 - سورة الطلاق ، آية : 2 .

20 - في الصحيح ، المقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات (9/1) .

21 - انظر لمحات في أصول الحديث ، لمحمد أديب صالح (ص/24) .

22 - انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص/293) .

23 - كتاب الإصابة لابن حجر (353/1) ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص/143) ، وانظر : المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث للبقاعي (ص/37) ، قواعد أصول الحديث للدكتور أحمد عمر هاشم (ص/212) .

24 - في علوم الحديث (ص/293) .

25 - في أول فضائل الصحابة (2/5) .

26 - علوم الحديث ، لابن الصلاح (ص/293) .

27 - سنن ابن ماجة ، المقدمة ، باب التغليظ في تعمّد الكذب على رسول الله ρ (14/1) ح (35) ، والحديث حسَّنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن ابن ماجه:23/1 (34). وصحَّحه الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها: 346/4( 1753) .

28 - في المستدرك ، كتاب العلم ، (194/1) ح (379). وقال الحاكم: " على شرط مسلم " ووافقه الذهبي.

29 - الحديث والمحدثون (ص/67) .

30 - المرجع السابق .

31 - مسند أحمد، 293/16، ح 10487، وصحَّحه المحقق شعيب الأرنؤوط.

32 - السنة قبل التدوين ، لمحمد عجاج الخطيب ، ص :92 – 93 .

33 - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي لَيْلَى الأَنْصَارِيُّ الكُوْفِيُّ: الإمام العلامة الحافظ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي ، الفقيه ، ويقال : أبو محمد ، من أبناء الأنصار ، وُلد في خلافة الصديق أو قبل ذلك. وحدث عن عمر ، وعلي ، وأبي ذر ، وابن مسعود ، وبلال ، وأبي بن كعب ، وصهيب ، وقيس بن سعد ، والمقداد ، وأبي أيوب ، ووالده ، ومعاذ بن جبل - وما إخالُهُ لقيه ، مع كون ذلك في السنن الأربعة. قال محمد بن سيرين : جلست إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأصحابه يعظمونه كأنه أمير . وكان عبد الرحمن من كبار من خرج مع عبد الرحمن بن الأشعث من العلماء والصلحاء ، وكان له وفادة على معاوية . وقال أبو نعيم المُلائي فقال : قُتل ابن أبي ليلى بوقعة الجماجم ، يعني سنة اثنتين وثمانين .وقيل : سنة ثلاث . يراجع: سير أعلام النبلاء، 4/ 262- 267.

34 - سنن الدارمي، 248/1، 249 ح 137 ، وقال المحقق: إسناده صحيح، ويراجع: المختصر الوجيز في علوم الحديث ، لمحمد عجاج الخطيب (ص/49-50) .

35 - انظر السنة قبل التدوين / ( ص / 97 – 99 ) .

36 - فتح الباري (165/1) .

37 - فتح الباري (200/1-201) ، (202/1) .

38 - ومنهم أيضاً : أبو عبيدة ، والعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما .

39 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبيρ ، (52/1) ح (107).

40 - قال الحافظ : " وهذا مذهب أهل الحق " أي أهل السنة . انظر : المنتخب ، للإمام ابن حجر العسقلاني (ص/11) .

41 - فتح الباري (200/1-201) .

42 - صحيح مسلم بشرح النووي (69/1-72) ، (92/8) .

43 - التقريب، (93/1) للنووي.

44 - انظر: قواعد التحديث للقَاسمي، 72/1 .

45 - فتح الباري (216/1).

46 - فتح الباري (214/1).

47 - فتح الباري (214/1) .

48 - فتح الباري (214/1) .

49 - فتح الباري (214/1) .

50 - انظر فتح الباري (207/1-208) .

51 - صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب الفهم في العلم ، (39/1) ح (72) .

52 - فتح الباري (165/1) .

53 - ذكره الذهبي ، وقال : إسناده صحيح , سير أعلام النبلاء (344/3) .

54 - أبو داود واللفظ له ، كتاب الفرائض ، باب في الجَدّة (316/3-317) ح (2894) ، والترمذي في سننه ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء ميراث الجدة (420/4) ح (2101) ، وقال عنه: حسن صحيح. وابن ماجه في السنن ، كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة (909/2) ح (2724) .

55 - انظر تاريخ فنون الحديث النبوي ، لمحمد الخولي (ص/34-36) ، حيث تناول موضوع تثبت الصحابة في رواية الحديث بشيء من التفصيل مع تدعيمه ذلك بعدة روايات صحيحة أكد من خلالها ذلك، وممن أشار إلى ذلك صاحب كتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً د / محمد لقمان السلفي (ص/35-44 ، 316-318) ، ومنهج النقد لنور الدين عتر (ص/52-53) .

56 - صحيح البخاري ، كتاب التيمم ، باب التيمم ضربة ، (133/1) ح (340) .

57 - صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب التيمم ، ح (368) .

58 - صحيح مسلم بشرح النووي (302/4-303) ، وفتح الباري (457/1) .

59 - وليت شبابنا من طلبة العلم من يعي هذه الدروس العظيمة ، ويدرك علاقة العلماء بأفراد الأمة .

60 - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام ، باب ما جاء في اجتهاد القضاء (2668/6) ح (6887) ، إملاص المرأة ولدها: أن تلقي ولدها قبل حين الولادة، لا تبرح : لا تزُلْ من مكانك، بالمخرج : بمن يشهد لك بذلك ويخلصك مني، فيه غرة: المقصود: على سبيل الدية.

61 - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (2305/5) ح (5891) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الآداب ، باب الاستئذان (177/6) ح (5751) .

62 - أخرجه مالك في موطئه ، (964/2) ح (1731) .

63 - فتح الباري (30/11) .

64 - شرح صحيح مسلم للنووي (132/14) .

65 - كتاب المجروحين ، لابن حبان (8/1) .

66 - في صحيح مسلم ، كتاب المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر (440/1) ح (634) .

67 - في صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب اختباء النبي دعوة الشفاعة لأمته (189/1) ح (198) .

68 - سنن النسائي ، كتاب المناسك ، باب ما لا يقتله المحرم (191/5) ح (2836) ، نقل الألباني أنه بلفظه حسن صحيح، مشكاة المصابيح، 827/2 ح 2703.

69 - سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب الضبع يصيبها المحرم (198/3) ح (851) وقال أبو عيسى الترمذي : حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: 242/4 . والضبع: ضرب من السباع، أنثى.

70 - سنن الترمذي ، كتاب التفسير ، باب من سورة آل عمران (228/5) ح (3006) ، وذكر الترمذي أن هذا حديث قد رواه شعبة، وغير واحد عن عثمان بن المغيرة، فرفعوه، ورواه مسعر، وسفيان، عن عثمان ابن المغيرة، فلم يرفعاه. بينما حسّنه الألباني ، يراجع: مشكاة المصابيح: 416/1(1324).

71 - في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب التحريض على قتل الخوارج (525/1) ح (762) .

72 - صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب القراء من أصحاب النبي ρ (1912/4) ح (4716) .

73 - صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب في قيام رمضان (178/2) ح (1821) .

74 - صحيح البخاري ، كتاب الاعتصام ، باب ما يذكر من ذم الرأي والأخذ بالقياس (2665/6) ح (6877) .

75 - صحيح البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب النوم قبل العشاء (208/1) ح (545)، بدّدَ: فرَّق، قرن الرأس: جانبه، ضمّها: أي يصف عصر الماء من الشعر باليد، لا يقصر ولا يبطش: أي لا يبطئ ولا يستعجل .

76 - أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك (5/3، 6) ح (619). قال عنه الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ورُوِىَ من غير هذا الوجه عن أنس رضي الله عنه. كما ذكر الترمذي أن هذا الحديث رواه البخاري بلفظ آخر مستشهدا به على أن القراءة على الشيخ والعرض عليه إحدى طرق التحمل والأداء، يراجع الحديث عند البخاري في كتاب العلم، باب ما جاء في العلم. وقوله تعالى: {وقل رب زدني علما}، (35/1) ح ( 63).

77 - موطأ مالك ، (851/4) ح (2193) . والحديث صحَّحه الألباني في: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه: 339/6 ح (4278)، وأبقوا: هربوا.

78 - أخرجه النسائي في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر (100/1) ح (363) ، والحديث: صححه الألباني في السلسلة الصحيحة:237/3 ح (1235).

79 - سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ماجاء في السكتتين، ( 30/2، 31) ح (251) وقال الترمذي: حديث سمرة: حسن.

80 - صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان (50/1) ح (188).

81 - صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (285/1) ح (372) .

82 - وقد اشتهرت عائشة – رضي الله عنها – بكثرة استدراكاتها حتى إن الإمام بدر الدين الزركشي قام بجمع استدراكات عائشة – رضي الله عنها – على الصحابة وجعلها في كتاب مستقل أسماه " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة " .

83 - صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذب الميت ببكاء أهله عليه (432/1) ح (1226) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب يعذب الميت ببكاء أهله عليه (44/3) ح (2199) .

84 - وقد يبدو ظاهريا أن عائشة رضي الله عنها ترد حديثا موثوقا برواته لتعارضه مع القرآن الكريم، لكن الحق أنه يمكن بالنظر إلى الروايات المتعددة في هذا الباب تبين الصواب، فعائشة رضي الله عنها لم تنكر حديث عمر - رضى الله عنه - بألفاظه، إنما أنكرت ما قد يُفْهَمُ من ظاهره من تعميم الخاص، إذ وردت رواية للحديث عند مسلم : 643/2 ح 932، يتبين منها أن سياق كلام النبي ρ كان مرور جنازة يهودية، فلعل المقصود بمن يعذب من الموتى الكفار فقط، كما يمكن النظر إلى الأمر من وجهة أخرى، وهي أن العذاب يحصل إذا أوصي الميت بالنواح عليه، كما أن العذاب قد يقصد به المشقة وليس العقوبة، يراجع مثلا في الجمع بين هذه الروايات: شرح صحيح مسلم، للنووي، 228/6، 229 .

85 - مسند أحمد (450/42) ح (25675)، والحديث: صححه الألباني في السلسلة الصحيحة: 11/3 (1013) .

86 - سورة التوبة ، آية : 122 .

87 - عبد الله بن أنيس الجهني: أبو يحيى المدني حليف الأنصار صحابي شهد العقبة وأحدا ومات بالشام في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، (296/1).

88 - مسند أحمد، (432/25) ح (16042)، ذكر المحقق شعيب الأرنؤوط أن إسناده حسن.

89 - عقبة بن عامر الجهني: الإمام ، المقرئ أبو عبس -ويقال : أبو حماد ...، صاحب النبي ρ. حدَّث عنه : أبو الخير مرثد اليزني ، وجبير بن نفير ، وسعيد بن المسيب ، وأبو إدريس الخولاني ، وخلق سواهم. وكان عالما مقرئا فصيحا فقيها فرضيا شاعرا كبير الشأن . وهو كان البريد إلى عمر بفتح دمشق .وله دار بخط باب توما .قال ابن سعد : شهد صفين مع معاوية .وقال ابن يونس : شهد فتح مصر ، واختط بها . وولي الجند بمصر لمعاوية ، ثم عزله بعد ثلاث سنين ، وأغزاه البحر . وكان يخضب بالسواد. وقبره بالمقطم .مات سنة ثمان وخمسين .له في "مسند بقي" خمسة وخمسون حديثا . يراجع: سير أعلام النبلاء، 467/2، 468.

90 - يراجع: الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي، (ص/ 118 ).

91 - انظر مقدمة الرحلة في طلب الحديث، (ص/ 5 ) ، ضوابط في الرواية عند المحدثين (ص/163) ، السنة لمصطفى السباعي (ص/72-73) .

92 - عَبْدُ اللهِ بنُ بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْبِ الأَسْلَمِيُّ : الحافظ الإمام ، شيخ مرو وقاضيها ، أبو سهل الأسلمي المروزي ، أخو سليمان بن بريدة ، وكانا توأمين ، ولدا سنة خمس عشرة . حدث عن أبيه فأكثر ، وعمران بن الحصين ، وعبد الله بن مُغَفَّلٍ المزني ، وأبي موسى ، وعائشة ، وأم سلمة ، وذلك في السنن . وفي الترمذي أيضا عن أمة ، عن أم سلمة ، وعن عبد الله بن عمرو السَّهْمِيّ ، وابن عمر ، وَسَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ ، وأبي هريرة، وابن عباس ، والمغيرة بن شعبة ، ومعاوية ، وعبد الله بن مسعود مرسلا ، وَعِدَّةٍ ، وعن أبي الأسود الدِّيْلِيّ ، وَبُشَيْرِ بن كعب ، وَحُمَيْدِ بن عبد الرحمن الحِمْيَرِيّ ، ويحيى بن يَعْمَرَ ، وحنظلة بن علي ، وطائفة . وكان من أوعية العلم . سير أعلام النبلاء، 51/5

93 - سنن أبي داود ، كتاب الترجل ، باب النهي عن كثير من الإرفاه (124/4) ح (4162) ، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة: 20/2 (502) ،والإرفاه: مصدر بمعنى التنعم، أصله من الرفه، وهو أن ترد الإبل الماء متى شاءت، ومنه أخذت الرفاهية وهي السعة والدعة والتنعم، كره النبي ρ الإفراط في التنعم.

94 - انظر : منهج النقد لعتر (ص/53) .

95 - سورة النمل آية 80.

96 - صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل، 1462/4 ح 3760، وقد ورد استدراك عائشة رضي الله عنها في كتاب : الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، وكان للزركشي رحمه الله تعليق على الروايتين، يراجع: 109، 110.

97 - فمن أراد شيئاً من ذلك فليراجع كتاب الإمام الزركشي – رحمه الله تعالى - : " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة".

98 - الحديث والمحدثون ، ص 72 .

99 - أي الصدق مع استقامة السلوك، وإلا كان منافقا .

100 - في صحيحه ، كتاب العلم ، باب من خُصّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ، (73/1) ح (67).

101 - في صحيحه ، كتاب العلم ، باب حفظ العلم (68/1) ح (66) .

102 - أخرجه مسلم في صحيحه ، المقدمة ، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (11/1) .

103 - الحديث والمحدثون (ص/74) .

104 - (59/1) في باب من خص بالعلم قوماً دون كراهية أن لا يفهموا ، من كتاب العلم .

105 - عمدة القارئ (417/3) .